

بين يدي محاولة حظر الحزب في تونس

إن حزب التحرير الذي لا تخيفه تهديدات الظلمة ولا بطشهم، لن يثنيه عن الاستمرار في حمل الدعوة الإسلامية حظراً يقوم به حكام تونس.. فإن شباب الحزب قد عاهدوا الله في الاستمرار بحراسة الإسلام وحمل دعوته لإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة مهما كثرت العقبات وغلّت التضحيات، فالله تعالى معينهم وناصرهم.



صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٢ هـ / تموز ١٩٥٤ م

للتواصل مع الجريدة: info@alraiah.net +AlraiahNet/posts

اقرأ في هذا العدد:

- اتفاق الهدنة مع اليهود مشروع سياسي أم تكتيك عسكري؟ ٢...
- مجلس حكماء المسلمين: أمر الحكمة أن تكون أداة في محاربة «الإرهاب» ٢...
- مؤتمر جنيف حول اليمن هل أخفق أم حققت به أمريكا هدفها منه؟ ٢...
- الصين تمنع مسلمي الإيغور من الصيام ٣...
- وقفة مع رئيس حركة النهضة الشيخ راشد الغنوشي (٢) ٣...
- نشاط السياسة الفرنسية في الآونة الأخيرة ٤...

جريدة الراية 1954/c / ht_alraiah @ / rayahnewspaper /

العدد: ٣٢ عدد الصفحات: ٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

الرائد الذي لا يكذب أهله

الأربعاء ١٤ من رمضان ١٤٣٦ هـ / الموافق ١ تموز / يوليو ٢٠١٥ م

كلمة العدد

تحرير الأمة من قبضة الاستعمار الغربي بقلم: عثمان بخاش*

تشغل الراديو لتسمع نشرة الأخبار الصباحية فأول ما تطرق أذنيك لفظة الإرهاب يضرب في تونس والكويت وفرنسا... تذهب إلى مكان عملك فتلقى نظرة سريعة على عناوين الصحف الصادرة صبيحة هذا اليوم فتقرأ العنوان نفسه بصيغ عدة تفنن أصحابها في تضخيم «مزاغة الإرهاب»، ومنها: إرهاب داعش (تنظيم الدولة) يلف المشرق والمغرب، ومشهد دموي عابر للقارات، والإرهاب يضرب في أفريقيا وأوروبا وآسيا... الخ

فتدور أسئلة في رأسك: ما الذي يجري؟ وما حقيقة هذه الأخبار؟ طبعاً ليست هذه المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة، فقد سبق أن صرح الجنرال الأمريكي ويسلي كلارك قائلاً: (من كان يظن أننا خرجنا لقتال طالبان في أفغانستان انتقاماً لأحداث ١١ سبتمبر فليصح خطاه، نحن خرجنا لقضيه اسمها (الإسلام) لا نريد أن يكون الإسلام مشروعاً حراً يقرر فيه المسلمون ما هو الإسلام بل نحن من يقرر لهم ما يكون الإسلام)... فالقضية إذن هي الإسلام، أو بالأحرى منع عودة الإسلام إلى الحياة، أي منع عودة دولة الخلافة الإسلامية التي تطبق أحكام الإسلام في الداخل وتحمل الدعوة إليه في الخارج، فتنهي العهد الاستعماري للغرب الرأسمالي، وتفضح عوار الحضارة الرأسمالية المتوحشة التي لا ترحم أهلها فضلاً عن شعوب البلاد المستعمرة، وما يجري في اليونان هو أبلغ دليل. فاليونان هو عضو في «عائلة الاتحاد الأوروبي»، بل اليونان طالما اعتبرت مهد الثقافة الغربية والفلسفة اليونانية اعتبرت دوما ركيزة الفكر الفلسفي في الغرب... ومع هذا كله فإن أصحاب الرساميل لا يقيمون وزناً لغير جشعهم وطمعهم في مص دم الشعب ليس فقط في «الخارج» بل حتى في الداخل.

فما يجري اليوم من أحداث متفجرة تسفك فيها الدماء في بلاد الشام والعراق وتضرب فيها المفخخات والهجمات الانتحارية المساجد ودور العبادة شرقاً وغرباً، وما تزخر به الأنبياء من مشاهد مروعة من القتل والسحل والإعدام بصور تتحدى الخيال الإنساني، كل هذا ما هو إلا الوجه الآخر للحملات التي يديرها قادة الغرب للوصول إلى نتيجة واحدة: أن على المسلمين الخنوع للاستعمار الغربي عبر الخضوع لجزم عملائه الحكام، الذين عكس بشار الأسد سياستهم في مقابلة مع تليفزيون الإخبارية السورية بقوله «إن لم نتصر، فسوريا سنتتهي»...

وللغرب، وعلى رأسه أمريكا، سجل طويل في «اختراع الإرهاب» وتصنيفه، فهناك «الإرهابيون الطيبون» حين يتعلق الأمر بارتكاب جرائم القتل والسحل والترويع متى خدمت مصالح الدول الغربية، ومن يتمرد على السيطرة الغربية يتم «شيطنته» ليل نهار تحت الأضواء الساطعة لعشرات ومئات الفضائيات ووسائل الإعلام التي تتفنن في قصف عقول العامة بالصور والأخبار لصياغة «العقل الجمعي» الذي يرى في الإسلام خطراً بربيرا يهدد العالم المتحضر... بل وصل الأمر علانية بالسياسة الأمريكية والغربية أن ينادوا بأن غض النظر عن جرائم بشار الأسد هو أمر مبرر في مواجهة الخطر المزعوم لتنظيم الدولة والحركات التكفيرية... وكما قال الشاعر:

قتل امرئ في غايبة * جريمة لا تغتفر
وقتل شعب آمن * مسألة فيها نظر
والحق للقوقة لا * يعطاه إلا من ظفر

ففي مواجهة إصرار الثورة في سوريا على الاعتناق من الهيمنة الأمريكية فإن شن عصاة الأسد الهجوم بالكيمائوي على المدنيين، وضربهم بالآلاف البراميل

حوار خاص مع رئيس المكتب السياسي لحزب التحرير في تونس



تونس والنهضة والاتحاد الوطني الحر وأفاق تونس، لعدم رضا الأفاق عن وجود النهضة في السلطة، والسعي نحو الاكتفاء بتحالف النداء مع النهضة. ٥- إلا أن العامل الأهم في كل ذلك هو الصدمة الكبرى التي أحدثها مؤتمر حزب التحرير في تونس والتي كان لها وقع الزلزال على الأوساط العلمانية مما أربك المشهد السياسي وكشف التخبط في ردود الأفعال والتصريحات.

س٢: فور وقوع الجريمة تعالت صيحات أتباع الغرب مطالبة بحظر الحزب، وصرح السبسي بأنه لن يسمح برفع راية غير العلم التونسي وقال أنه ستمت مراجعة الرخص للأحزاب... فهل يشير هذا إلى توجه الحكومة لحظر الحزب؟

كان رد السبسي انفعالياً غير متزن كشف عن توتر وتناغم مع جوقة الإعلاميين الموثورين وأتباع الغرب عامة فافتنموا ووقع هذه الجريمة مع يقينهم أن لا علاقة لحزب التحرير بها لا من قريب ولا من بعيد للكشف عن دخال نفوسهم للحديث صراحة وتلميحا بحظر الحزب، محاولين اللعب على مشاعر الناس حين الحديث عن وجوب رفع العلم التونسي لا غير، إلا أنهم سرعان ما أدركوا خطأ وسماجة هذا المنزلق لتنبه الناس في تونس لهذه المسرحية السخيفة وتندروهم بها واستنكارهم لها فبدأت تصريحاتهم تخفف من غلوائهم وعادوا إلى قوانينهم يبحثون فيها عما يحقق أمانهم.

س٣: يثار جدل في تونس حول حظر الحزب مع المعرفة الجميع أن حزب التحرير لا يقوم بالعمل العادي، في حال وقع الحظر ماذا سيكون موقفكم؟ وجود الحزب في تونس ليس وليد اليوم ولا هو منة من أحد، وإنما هو استجابة من أبناء الأمة في هذا البلد الطيب لأمر الله سبحانه وتعالى: «وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [آل عمران: ١٠٤] فعمله فرض أوجبه الله على المؤمنين لا يغير موقف شيا به منه قرار سلطة بالإذن أو الحظر، فهو في الحقيقة أمر لا أهمية له أبداً بل سمنضي في الصدع بالحق والجر به والارتقاء بوعي الناس الذي تجلى في مؤتمرها الرابع وتجاوب التحركات الشعبية مع مواقف الحزب وأرائه.

س٤: حذر الدكتور محمد هنيدي من جامعة السوربون في مقابلة على قناة البي بي سي بأن هناك مخططاً خارجياً يستهدف وأد الربيع العربي، فهل ترون أن دول الغرب ستنتج في وأد شعلة «الربيع العربي» الذي انطلق من تونس؟

لا بد من الإشارة ابتداءً أن وهج الثورة لم ينطفئ أبداً فيما سمي بـ«الربيع العربي» وإن تنوعت التعبيرات التتمة على الصفحة ٣

على إثر الأحداث الإرهابية الأخيرة التي جددت في تونس في المنطقة السياحية بسوسة والتي راح ضحيتها العشرات من السياح، أجرت جريدة الراية حواراً خاصاً مع الأستاذ عبد الرؤوف العامري رئيس المكتب السياسي لحزب التحرير في تونس. وفيما يلي الحوار:

س١: بداية هناك تقارير أفادت أن ما جرى في سوسة كان مديراً بدلالة أن القاتل تحول بهدوء وحرية ليرتكب جريمة على بعد أمتار من رجال الأمن كما أفادت وكالة سكاي نيوز نقلاً عن شهود عيان. فكيف تفسرون ما حصل وهل كان مديراً فعلاً؟ وإذا كان كذلك فلأي غرض؟

تشير وقائع أحداث ما جرى في سوسة أنها أحدث حلقة في سلسلة الأعمال الإجرامية (الإرهابية) التي ارتكبت في تونس منذ الاعتداء على مفرزة من الجيش التونسي والذي ذهب ضحيته «مقدم» و«رقيب أول» والتي اكتنفها جميعها غموض مريب لم تقدر السلطة الرسمية أن تقدم تفسيراً مقنعاً للرأي العام حول حقيقة ما يجري، خاصة وأن كل عملية ارتبطت بأزمة سياسية ورفض شعبي للاتجاه الذي تدفع القوى العلمانية المتحكمة في المشهد السياسي بالمسار الثوري نحوه بافتعال أزمات أمنية تضع الناس في الخيار بين أمنهم أو طموحاتهم السياسية. لذلك يمكن التأكيد على أن غرفة العمليات التي أشرفت على مختلف العمليات الإجرامية (الإرهابية) هي نفسها في كل مرة. ولذلك فإن ما حدث في سوسة أخيراً يندرج في هذا السياق لوقوع الأحداث في فندق يعود إلى العائلة الأكبر نفوذاً في سوسة والمشمول بحراسة مشددة، خاصة وأن زبائنه من أكثر الأوربيين ثراءً، وبالتالي، فمن خلال المعلومات وتهافت التفسيرات الرسمية يمكن ترجيح أن الأمر مديراً بسرعة رد الفعل من رئيس الدولة، خاصة، دون انتظار الأبحاث والتحقيقات الأمنية. أما الأسباب الموضوعية لهذه العملية فهي:

١- توالي فشل سلطة ما بعد الثورة حتى بعد انتخاب السبسي على رأس الدولة رغم الضوضاء الإعلامية التي شنّها العلمانيون من أن مفتاح حل الأزمة بيده هو لا غير.

٢- تنامي مظاهر الرفض لكل الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة والسخرية منها وتفشي ظاهرة الإضرابات القطاعية (تعليم، صحة، نقل، خدمات...) واعتصامات تكاد تشمل كامل منطقة الجنوب.

٣- تراجع سلطة الاتحاد العام التونسي للشغل على منظوريه وعدم قدرة المركزية النقابية أو الهياكل الوسطى على قيادة تحركات الموظفين والعمال.

٤- تصدع الائتلاف الحكومي المكون من رباعي نداء

أردوغان: «لن نسمح بإقامة دولة على حدودنا الجنوبية»



قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: «لن نسمح أبداً بإنشاء دولة شمالي سوريا على حدودنا الجنوبية، وسيستمر كفاحنا في هذا السبيل مهما كانت التكلفة». وأوضح أردوغان في كلمته أن «النتائج على أرض الواقع تظهر قيام الأسد وتنظيم (داعش)، والتنظيم الانفصالي (في إشارة لحزب بي كا كا)، بالسير على نفس الخط». واتهم أردوغان في وقت سابق القوات الكردية أنها تريد تغيير التركيبة الديموغرافية في المناطق التي سيطرت عليها، في إشارة إلى طرد السكان العرب والتركمين من هذه المناطق. (وكالة الأناضول)

من الواضح أن تصريحات المسؤولين الأتراك وعلى رأسهم الرئيس التركي تتصاعد يوماً بعد يوم وتزداد وضوحاً في التعبير عن القلق التركي من قيام كيان كردي على حدود تركيا مع سوريا. وقد وصل الحال أن يصرح الرئيس التركي بأن بلاده لن تسمح بإقامة دولة كردية على الحدود الجنوبية لتركيا مهما كانت التكلفة، مما يشير إلى تخوف حقيقي لديهم من هذا السيناريو. وفي هذا السياق فقد أوردت صحيفة «حرييت» التركية أن ١٢ ألف جندي تركي جاهزون للتدخل في سوريا لإقامة «منطقة أمنية»، من أجل حماية الحدود التركية.

خبر وتعليق

شروط فرنسية للتوصل إلى اتفاق بين الدول الكبرى وإيران

حدد وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس يوم السبت الماضي لدى وصوله إلى فيينا ثلاثة شروط «لا بد منها» للتوصل إلى اتفاق بين الدول الكبرى وإيران حول برنامجها النووي.

وقال فابيوس: «إن الشرط الأول هو حدّ دائم للقدرات النووية الإيرانية في مجال الأبحاث والإنتاج، والثاني هو تحقق صارم من المواقع الإيرانية بما فيها العسكرية إذا استدعت الحاجة، والثالث هو عودة العقوبات بطريقة تلقائية في حال انتهاك إيران التزاماتها».

وأضاف الوزير الفرنسي أن «هذه الشروط الثلاثة تحترم سيادة إيران. لم تتم الموافقة عليها بعد من قبل الجميع مع أنها مثلت القاعدة التي لا بد منها لاتفاق صلب نرغب فيه، وسنضع هذه الشروط الثلاثة نصب أعيننا في تعاملنا مع هذه المفاوضات». (فرانس ٢٤)

واضح من كلام الوزير الفرنسي أن فرنسا تبذل جهوداً لعرقلة الاتفاق مع إيران بحسب الرؤية الأمريكية القائمة على تخفيف الضغوط عن إيران لإنجاز الاتفاق معها في أسرع وقت ممكن لتحريرها من قيود العقوبات المفروضة عليها كي تصبح أكثر قدرة على تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة والتي من بينها قلع النفوذ الأوروبي من الدول الخاضعة لهذا النفوذ. ومن الدول التي تشارك فرنسا التوجه نفسه بريطانيا، والتي أعلن وزير خارجيتها فيليب هاموند أن «عدم التوصل إلى اتفاق سيكون أفضل من اتفاق سيئ مع إيران» وقال أيضاً: «إن هناك مشاكل جادة بانتظار الحل من أجل الوصول إلى اتفاق، ويوجد خطوط حمراء تعيق انتقالنا للصفحة الأخرى».

مجلس حكماء المسلمين: أمن الحكمة أن تكون أداة في محاربة «الإرهاب»

بقلم: مصطفى هاشم زايد*

والذي لا يحقن دماء المسلمين بل يزيد اقتتالهم ويفرق جماعتهم ويضعف بيضتهم. ما الذي تحتاجه الأمة لتنهض ويستمر نهوضها، هل تحتاج إلى تلك المجالس؟! إن الأمة لا تحتاج إلى تلك المجالس التي تنصب نفسها وصية على الأمة وعلى دينها، فليس في الإسلام مؤسسات دينية ولا كهنوت ولا رجال دين، والإسلام منع تلك المفاهيم وحاربها وحارب كل ما يؤسس لها، كما أن الأمة لا تحتاجها وإنما تحتاج إلى حزب مبدئي يحمل الإسلام بفكرته وطريقته متجسدا في أفراد، على أن يسعى هذا الحزب المبدئي إلى استئناف الحياة الإسلامية من خلال خلافة على منهاج النبوة تحكم بالإسلام كاملا شاملا غير منقوص فتقر العدل والسلم والأمن على أساس الإسلام، لا على أساس أفكار الغرب وثقافته وقوانينه الدولية، وتجعل من العقيدة الإسلامية أساسا لتفكير الناس ومن أحكامه الشرعية حلولاً لمشكلات حياتهم، وتقني العقيدة مما علق بها من أفكار ليست من الإسلام وتعيدها نقية صافية كما نزلت على رسول الله ﷺ، ولعل هذا ما كنا ننتظره من هؤلاء العلماء وغيرهم وأمثالهم، كنا ننتظر منهم الدعوة لإقامة الخلافة وحث الأمة على العمل لها واحتضان العاملين لها ودفن أهل القوة والمنعة من أبناء الأمة على نصرتهم وتسليمهم زمام الأمور ليحكموا بالإسلام، لا أن يقضوا أوقاتهم في أحياء باريس المختلفة مرددين أن الإسلام دين السلام وكأن المسلمين ليسوا هم من يتعرض للقتل والتهجير على أيدي الغرب وعملائه في بلادنا، بل هم من يعيشون غير آمنين في العالم والسبب طمع الغرب وحقدته على الإسلام والمسلمين. فالإرهاب هم صانعوهم وهم أمه وأبوه، فهل من الحكمة يا رجال المجلس أن تكونوا أداة في محاربة «الإرهاب الإسلامي»، في حين تصمتون صمت أهل القبور على الإرهاب الغربي في بلادنا؟! هذا هو واجب الأمة بعامة والعلماء بخاصة لأنهم أعرف الناس بحلال الله وحرامه، واجبههم أن ينفذوا أيديهم من هؤلاء الحكام وأن يصطفوا في صف الأمة في ظل ما تموج به من ثورات هي في واقعها ثورات على سلطان الغرب المتمثل في وكلائه من هؤلاء الحكام، ثورات لن يحقق طموحها إلا الإسلام الذي يقضي على هيمنة الغرب ونهبه لثروات الأمة، فسارع الغرب إلى إنشاء كيانات لمحاولة ترويض الشعوب الثائرة وتدين عقيدتها، فتأنس للغرب وأفكاره ورأساليته المتوحشة التي تنهبها جهارا نهارا، ولكن الأمة الآن وقد ثارت ثورتها وهبت من سباتها لن تستكين حتى ترى مولودها الجديد عسير المخاض، والذي سيكون وبالاً على الغرب وأذنابه مؤذنا بزوال هيمنته على بلاد الإسلام وغيرها مبشرا بالخير للعالم كله بخلافة على منهاج النبوة، ترضي ساكن السماء وساكن الأرض ويؤمنذ يفرح المؤمنون بنصر الله ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

بين حماس وفتح، بل أيضا في المفاوضات غير المباشرة بيننا وبين إسرائيل» (سوا ٢٠١٥/٦/٢١). وقد سارعت مصر للتقارب مع حماس قبل أن يتجاوزها اتفاق الهدنة ويفقدها ورقة الضغط على حماس حيث سيفتح الاتفاق مصر للعالم عبر البحر والجو، مما يقلل حينها من أهمية معبر رفح البري الذي تضغط فيه مصر على حماس. وفي هذا السياق تم إلغاء الحكم القضائي المصري الذي اعتبر حماس حركة إرهابية، وليس ثمة من عاقل يمكن أن يدعي أن الإلغاء قد تم بعد «صحة ضمير» القضاء المصري. ولا يمكن فصل تلك الاتصالات السياسية عن محاولات فرنسا لإيجاد اختراق في ملف القضية، ولكن فرنسا تسير على سكة قطار حل الدولتين (الدائم) الأمريكي، أما مشروع الهدنة فيفسر باتجاه الحلول المؤقتة، وهو أكثر حظا عند نتباهو وحكومته الليكودية التي ترفض مبدئيا فكرة الدولة الفلسطينية. ومالت السلطة الفلسطينية نحو دفع المشروع الفرنسي، قبل أن يتجاوزها اتفاق الهدنة، مع أن قياداتها أمريكية الولاء وتدرك موقف أمريكا القاضي بأن تبقى أوراق حل الدولتين بيدها. وحيث إن أمريكا لا تسمح لتمرير حل أوروبي ولو كان مؤقتا، وحيث إنها تتطلع إلى ترتيب الوضع الإيراني وهي منشغلة بالملف السوري، فليس ثمة من أفق لإنجاح مشروع الهدنة رغم إصرار الجهات الأوروبية ورجالها في المنطقة على استغلال الأخطاء السياسية مع قرب دخول سنة الانتخابات الأمريكية واستغلال المصالح اليهودية لليكودية. ولذلك جدير بقيادة حماس أن تعي هذا الوضع السياسي العام، وأن تدرك المصالح السياسية للأطراف المتدخلة بهذا الملف، قبل أن تتورط في التقدم بهذا المسار، وقبل أن «تشرعن» المفاوضات السياسية مع اليهود في عقلية أتباعها ومؤيديها. وبالفعل تمت مباشرة الترويج للاتفاق عبر كتابات سياسية ذات صبغة تحليلية ولكنها بمضمون ترويجي للاتفاق من قبل المقررين من الخط السياسي والفكري لحماس، من مثل مقال أبو رشيد المشار إليه أعلاه، والذي يكشف عنوانه مضمونه الترويجي: «هدنة بين حماس وإسرائيل... ما المشكلة؟» إن المشكلة كبيرة، وكبيرة جدا، هي مشكلة سياسية وفكرية إسلامية، بل هي كارثة على قضية فلسطين، لأكثر من سبب، فالاتفاق الهدنة هو مشروع سياسي غربي وليس مجرد تكتيك للمقاومة، وقد تبلور بعد حصيلة مفاوضات (غير مباشرة) مع الكيان اليهودي، مما يعني بوضوح أنه سير على خطا فتح، بل تنافس على مسار المفاوضات والتحركات الدبلوماسية بعد التنافس السابق على كعكة السلطة ومؤسساتها. وهو إصرار على حصر قضية فلسطين ضمن المبادرات الدولية الباطلة والمنحازة لليهود، ورميها في أحضان الأنظمة العربية المتخاذلة عن نصره فلسطين وأهلها ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

نظرات سياسية / اتفاق الهدنة مع اليهود مشروع سياسي أم تكتيك عسكري؟

بقلم: الدكتور ماهر الجعبري*

بعد تصاعد الحديث الإعلامي عن وجود قنوات حوار غير مباشر بين قادة اليهود وحركة حماس ظل موقف الحركة باهتا: ما بين نفي المفاوضات وتقرير استلام العروض الدولية. وهذا الموقف المتأرجح يفتح الباب أمام الحركة للإعلان عن اتفاق هدنة كمسار سياسي في غزة فيما إذا تبلور. هذا المقال يناقش مدى جدية ذلك المسار السياسي وعلاقته بتطورات الموقف المصري من حركة حماس، ومن ثم يخلص إلى الموقف من تلك الاتصالات السياسية.

في السياق السياسي، لم يعد سرا أن حركة حماس تسلمت رسميا أفكارا من مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة نيكولاي ميلاندونوف، والمبعوث السابق للرباعية الدولية توني بلير. وهي جاءت محصلة للزيارات المتكررة للوفود الأوروبية لغزة خلال الفترة الماضية. وكان توني بلير قد التقى رئيس المكتب السياسي لحماس، خالد مشعل، مرتين في الدوحة، وأفضت النقاشات المستفيضة ضمن الإطار الحركي في غزة إلى بلورة توجهات عامة نحو قبول المقترحات المقدمة، وتم ربط ذلك القبول بأن قطاع غزة لا يتحمل اندلاع مواجهة عسكرية مع الكيان اليهودي (رأي اليوم ٢٠١٥/٦/١٦).

وتمّ التفاوض على بنود اتفاق الهدنة لمدة خمس سنوات قابلة للتديد، وتقضي بوقف حماس لجميع العمليات العسكرية ضد الكيان اليهودي، بما يشمل وقف إطلاق الصواريخ على أن يتم مقابل ذلك رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، ومن ثم التفاوض على إنشاء مطار، وميناء بحري تحت المراقبة الدولية، ويتم بذلك فتح غزة نحو العالم (سوا ٢٠١٥/٦/٢١). وظل النقاش «ضبابيا فيما يتعلق بمسألة سلاح المقاومة في القطاع» (مقال أسامة أبو ارشيد-العربي الجديد ٢٠١٥/٦/٢٦).

ولا يخفى أن هذا المسار يلتقي مع المصالح اليهودية ويتوافق مع انتهازية نتباهو، وقد نقلت وكالات الأنباء عن نتباهو قوله: «مصالح بلادنا تفرض علينا عقد صفقة مع حماس».

إن سياق الأخبار يفرض على أن ذلك الاتفاق هو أوروبي المنشأ والمسار، وتلعب رجالات قطر ذات الولاء البريطاني الدور الأهم فيه، وهي التي تناكف وتنافس الدور المصري، وتناكس السيسى الذي يسير لتحقيق المصالح الأمريكية. ومما يؤشر على ذلك أن رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة محمد العمادي لم يدخل عبر مصر إلى قطاع غزة، بل عبر معبر «إيرز» اليهودي (وكالة معا ٢٠١٥/٥/٢٨).

وفي المقابل، تحاول مصر الدخول على هذا الخط على الأقل كي لا يتجاوزها - ولا يتجاوز سيدها الأمريكي - القطر الأوروبي الذي يحمل حماس نحو اتفاق الهدنة، ومصر تلعب ورقها السياسية عبر القيادي الحمساوي المقرب منها موسى أبو مرزوق، ولذلك «نقلت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية عن (أبو مرزوق) قوله «نريد لمصر أن تستأنف دورها التاريخي في القضية الفلسطينية ليس فقط في الوساطة والمصالحة

بين حماس وفتح، بل أيضا في المفاوضات غير المباشرة بيننا وبين إسرائيل» (سوا ٢٠١٥/٦/٢١). وقد سارعت مصر للتقارب مع حماس قبل أن يتجاوزها اتفاق الهدنة ويفقدها ورقة الضغط على حماس حيث سيفتح الاتفاق مصر للعالم عبر البحر والجو، مما يقلل حينها من أهمية معبر رفح البري الذي تضغط فيه مصر على حماس. وفي هذا السياق تم إلغاء الحكم القضائي المصري الذي اعتبر حماس حركة إرهابية، وليس ثمة من عاقل يمكن أن يدعي أن الإلغاء قد تم بعد «صحة ضمير» القضاء المصري. ولا يمكن فصل تلك الاتصالات السياسية عن محاولات فرنسا لإيجاد اختراق في ملف القضية، ولكن فرنسا تسير على سكة قطار حل الدولتين (الدائم) الأمريكي، أما مشروع الهدنة فيفسر باتجاه الحلول المؤقتة، وهو أكثر حظا عند نتباهو وحكومته الليكودية التي ترفض مبدئيا فكرة الدولة الفلسطينية. ومالت السلطة الفلسطينية نحو دفع المشروع الفرنسي، قبل أن يتجاوزها اتفاق الهدنة، مع أن قياداتها أمريكية الولاء وتدرك موقف أمريكا القاضي بأن تبقى أوراق حل الدولتين بيدها. وحيث إن أمريكا لا تسمح لتمرير حل أوروبي ولو كان مؤقتا، وحيث إنها تتطلع إلى ترتيب الوضع الإيراني وهي منشغلة بالملف السوري، فليس ثمة من أفق لإنجاح مشروع الهدنة رغم إصرار الجهات الأوروبية ورجالها في المنطقة على استغلال الأخطاء السياسية مع قرب دخول سنة الانتخابات الأمريكية واستغلال المصالح اليهودية لليكودية. ولذلك جدير بقيادة حماس أن تعي هذا الوضع السياسي العام، وأن تدرك المصالح السياسية للأطراف المتدخلة بهذا الملف، قبل أن تتورط في التقدم بهذا المسار، وقبل أن «تشرعن» المفاوضات السياسية مع اليهود في عقلية أتباعها ومؤيديها. وبالفعل تمت مباشرة الترويج للاتفاق عبر كتابات سياسية ذات صبغة تحليلية ولكنها بمضمون ترويجي للاتفاق من قبل المقررين من الخط السياسي والفكري لحماس، من مثل مقال أبو رشيد المشار إليه أعلاه، والذي يكشف عنوانه مضمونه الترويجي: «هدنة بين حماس وإسرائيل... ما المشكلة؟» إن المشكلة كبيرة، وكبيرة جدا، هي مشكلة سياسية وفكرية إسلامية، بل هي كارثة على قضية فلسطين، لأكثر من سبب، فالاتفاق الهدنة هو مشروع سياسي غربي وليس مجرد تكتيك للمقاومة، وقد تبلور بعد حصيلة مفاوضات (غير مباشرة) مع الكيان اليهودي، مما يعني بوضوح أنه سير على خطا فتح، بل تنافس على مسار المفاوضات والتحركات الدبلوماسية بعد التنافس السابق على كعكة السلطة ومؤسساتها. وهو إصرار على حصر قضية فلسطين ضمن المبادرات الدولية الباطلة والمنحازة لليهود، ورميها في أحضان الأنظمة العربية المتخاذلة عن نصره فلسطين وأهلها ■

أعلن مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، عن عدم توصل أطراف النزاع في اليمن إلى اتفاق خلال محادثات جنيف، وأنه لم يتم الاتفاق على موعد لجولة أخرى من المحادثات، كما أعلن وزير خارجية الحكومة اليمنية رياض ياسين أن مفاوضات السلام حول اليمن انتهت دون التوصل إلى اتفاق، وقال: «لأسف لم يتح لنا الوفد الحوثي تحقيق تقدم حقيقي كما كنا نتوقع» وقال «إن عدم تحقيق النجاح كما كنا نأمل لا يعني أننا فشلنا».

وإخفاق مؤتمر جنيف كان أمرا متوقعا، إذ إنه انعقد في ظروف لا تسمح بالتوصل لنتائج حقيقية، كما إن إصرار أمريكا على عقد المؤتمر لم يكن كما يبدو بناء على أنهم يريدون به إنهاء النزاع أو أنهم يتوقعون ذلك منه، فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية «جون كيربي» للصحافيين في إفادة صحفية إن محادثات السلام اليمنية «بداية مفيدة... علينا أن نتوقع أنها قد تكون عملية طويلة»، وقال حمزة الحوثي عضو وفد الحوثيين إن المشاورات «ترسي أسسا أكثر جدية وعمقا مستقبلا».

وقد سبق عقد مؤتمر جنيف لقاء وفد أمريكي برئاسة مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى «آن باترسون» في مسقط بالحوثيين، فقد قالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية ماري هارف «إن كبيرة الدبلوماسية الأمريكية للشرق الأوسط أن باترسون التقت في سلطنة عمان ممثلين لأطراف معينين بالنزاع

مؤتمر جنيف حول اليمن هل أخفق أم حققت به أمريكا هدفها منه؟

بقلم: عبد الله المحمود

كان الغرض من قبول الدعوة من أجل فتح الحوارات الجانبية، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف القرار ٢٢١٦ فهذا غير مقبول على الإطلاق، وأن أي محاولات من أي دولة أو منظمات للالتفاف حول القرار ٢٢١٦ أو إصدار المبادرات الشخصية، فهي محاولات لإرباك المشهد السياسي اليمني، أكثر مما هو مربك».

وبالرغم من هذا كله فإن الصراع في اليمن ما زال يشتد وأواره بين المتصارعين الحقيقيين أمريكا وبريطانيا، والبقية الباقية إنما هم أدوات محلية وإقليمية يقدمون دماء المسلمين قرابين للنفوذ الأمريكي والإنجليزي. وستبقى مشكلة اليمن قائمة حتى يأذن الله بنصره ويمنّ على المسلمين بدولة الخلافة الحقيقية على منهاج النبوة وهي وحدها التي تستطيع قطع كل نفوذ للغرب الكافر وبها وحدها تحقن دماء المسلمين، وتعود لهم عزتهم ومجدهم وكرامتهم ■

ووضع الراهن».

ومع هذا التشديد لهادي على قرار ٢٢١٦ إلا أن ولد الشيخ مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن أعلن في ٢٠١٥/٦/١٤ «أن المحادثات التي ستجري في جنيف تستند إلى المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل». فانسقط ولد الشيخ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ كمرجعية للحوار اليمني، والقرار ينص على ضرورة انسحاب الحوثيين من المدن التي استولوا عليها، وتسليم أسلحتهم للدولة.

ولم تكن ضمن إطار تنفيذ القرار ٢٢١٦، فهي ستبقى مجرد أفكار، لأنها ليست آلية، والمطلوب الآن إيجاد آلية جدية وخطوات عملية، وليست مبادئ عامة، لأن المبادئ يفترض أن تكون قبل إصدار القرار من الأمم المتحدة... وسئل «في حال لو نقلت مشاورات جنيف إلى مسقط... هل ستحضرين؟» فقال: «في هذه المرحلة لا أعتقد أننا سنذهب إلى أي مكان، إلا في حال كان التشاور تحت إطار تنفيذ القرار ٢٢١٦ فقط، أما إذا

المستمر في اليمن «بينهم ممثلون للحوثيين» في محاولة لإقناع جميع الأطراف بالمشاركة في مؤتمر السلام المقترح عقده في جنيف.

وقالت «هارف» إن الاجتماع مع الحوثيين يهدف إلى «تعزيز فكرتنا القائلة إن حلا سياسيا للنزاع في اليمن هو وحده ممكن وإن كل الأطراف بمن فيهم الحوثيون» ينبغي أن يشاركوا فيه. وقد ترأس وفد الحوثيين المتحدث الرسمي باسمها محمد عبد السلام وإلى جانبه القيادي في الحركة صالح الصماد. وذكرت «العربي الجديد» أن الرئيس الجنوبي الأسبق، علي ناصر محمد، شارك في حوارات مسقط قبل أن يعود إلى محل إقامته في القاهرة. وقالت الصحيفة نقلا عن مصادر وصفتها بالمطابقة أن القيادي في الحراك الجنوبي، محمد علي أحمد، حضر مع علي ناصر جانبا من تلك اللقاءات.

فكان بعد ذلك الاجتماع إعلان الحوثيين المشاركة في مؤتمر جنيف.

أما بالنسبة لهادي المقيم في السعودية تحت نظر عملاء أمريكا فقد شدد في مقابلة مع قناة العربية في ٢٠١٥/٦/١٠ «على أن الذهاب إلى جنيف لا يعني التنازل عن مخرجات الحوار الوطني، وإنما على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وبالأخص القرار ٢٢١٦ ومن أجل إيقاف آلة القتل التي يتعرض لها أبناء الشعب اليمني وإخراج اليمن من

تتمة كلمة العدد: تحرير الأمة من قبضة الاستعمار الغربي

شعار مكافحة الإرهاب تعفي السيسي في مصر من المحاسبة على ما ارتكبه جلاوزته من جرائم في ميادين مصر، بينما عصاة مبارك تَبْرَأ في مهازل المحاكم.

ومع هذا كله فلا عودة إلى الوراء... لقد سبق لنا أن قلنا مرارا وتكرارا منذ انطلاقة شرارة الربيع العربي أن التغيير الجذري لم يتم لا في مصر ولا في ليبيا ولا في تونس ولا في اليمن... ودعونا العامة والخاصة إلى العمل للتغيير الجذري بإنهاء كل أثر للمستعمر الغربي ولننفضه في ميادين الفكر والسياسة والاقتصاد والثقافة، وهذا كله لا سبيل له إلا باحتضان مشروع الإسلام الحضاري الذي ينبع من العقيدة الإسلامية التي تجمع شمل المسلمين شرقا وغربا دون تمييز لقومية ولا لعرق ولا لمذهب ولا لوطنية؛ فكل هذه هي من دعوى الجاهلية التي يأمر الإسلام بهدمها ونقضها وإزالتها، والاعتصام بحبل الله المتين القاضي بأن المسلم أخو المسلم، وأن لا إكراه في الدين، فالإسلام يصون دماء الناس، مسلمين وغير مسلمين، وأموالهم وأعراضهم، ودولة الإسلام، الخلافة الراشدة على منهاج النبوة هي الكفيلة بوضع حد لمطامع الاستعمار وتحرير البشرية من رجز الحضارة الرأسمالية العفنة.

وهكذا فالأمة اليوم على مفترق طرق واضح، فخيرها الرشيد هو طلب مرضاة الله بالاعتصام بحبله والعمل لتطبيق شرعه الذي لا يتم إلا بإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تجمع شمل المسلمين، أما الخيار الآخر، أي اتباع نهج العلمانية وما بني عليها من دولة «وطنية» خرجت من رحم سايكس بيكو على أنقاض دولة الخلافة، فهذا قد سقط وولى، مهما حاول الغرب من النفخ فيه.. ويكمن الخطر الداهم في اتباع نهج الفهم الخاطئ للإسلام: ذلك الذي يزعم أن هناك ديمقراطية إسلامية (كمن يزعم أن هناك خمر إسلامية أو لحم خنزير حلال) أو نهج استحلال دماء المسلمين وغير المسلمين، تلك الدماء التي صانها شرع الله، تحت دعوى مغلوطة لا تقوم لها حجة ولا برهان. ونحن لا نشك لحظة واحدة في وعد الله الحق (إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ) وعسى أن يكون قريبا ■

* مدير المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

المتفجرة (١١٠٠٠) برمبل متفجر خلال الثمانية أشهر الماضية) فهذا كله لا شيء!

ولكن قبل أن يقع الخلط في الفهم، هل يعني ما سبق تبرير التفجيرات التي وقعت في مساجد المسلمين الشيعة في الكويت والسعودية؟ أو قتل عشرات من السياح الأجانب في سوسة تونس؟

على العكس، فما أريد قوله هو أن هذه الأعمال تأتي في سياق «عسكرة» الصراع. فالكلمة يعرف ما صرح به فاروق الشرع إلى جريدة الأخبار اللبنانية (٢٠١٢/١٢/١٦) حيث قال: «في بداية الأحداث كانت السلطة تتوسل رؤية مسلح واحد أو قناص على أسطح أحد المباني، الآن السلطة وبكل أذرعها تشكو حتى إلى مجلس الأمن الدولي كثرة المجموعات المسلحة التي يصعب إحصاؤها ورصدها». أما عن هجوم سوسة الذي قام به رقائق (البريك دانس) - قبل أن يتحول إلى «جهادي تكفيري» فلا يمكن تبريره في الشريعة الإسلامية، كما لا يمكن تبرير ولا قبول الهجوم على دور العبادة سواء أكانت للمسلمين الشيعة أم السنة أم لغير المسلمين، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان»، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان إذا بعث جيوشه قال: «لا تقتلوا أصحاب الصوامع».

وهكذا فلا صوت يعلو فوق صوت «مواجهة الإرهاب»، وتحت هذا شعار تستباح الدماء وتنتهك الأعراض وتقمع الشعوب، ويتم غض النظر عن جرائم التعذيب في سجون المخابرات والأجهزة الأمنية في بلاد المسلمين حيث تتعاون الأجهزة الأمنية مع أجهزة المخابرات الغربية في فنون التعذيب في التحقيق مع «المتطرفين» لانتزاع الاعترافات منهم، ولم تسخ هيلاري كلينتون وزيرة خارجية أمريكا في حينه من توبيخ السياسة الأوروبية الذين زعموا براءتهم من فضيحة برنامج التعذيب الذي أدارته ال سي أي إيه بقولها أن البرنامج ساهم في الدفاع عن أمن أوروبا. فهذه الأعمال تفيد العصبة الحاكمة في تونس، التي يقودها السبسي شريك بورقبيبة في فرض النظام العلماني المستورد من المستعمر الفرنسي، تفيدها في التهرب من مسؤولياتها في توفير الأمن للبلاد والعباد، كما تفيدها في التهرب من فضائح الفساد التي أزكمت الأنوف في الصفقات المشبوهة. ورفع

وقفة مع رئيس حركة النهضة الشيخ راشد الغنوشي (٢)

بقلم: د. الأسعد بن حسين - تونس



مقام الكذف إقامة لمظنة الشيء مقامه، قياسا على إقامة الخلوة بالمرأة مقام وطنها في الحرمة» فقد قرأ الرازي في حكم إقامة الخلوة مقام الوطاء معنى عامًا وهو إقامة مظنة الشيء. وهنا توجد عملية تعميم أو تجنيس لوصف ما بغير دليل على التعميم. والافتقار إلى التعميم هو سبب تسمية المناسب بأنه مرسل. ولهذا قيل إن المصالح المرسله يجب أن تكون ملائمة لمقاصد الشريعة. ومقاصد الشريعة هي هذه الأوصاف المناسبة المعترية التي شهدت لها أحكام كثيرة تفوق الحصر، فمثلا حفظ العقل لم يشهد له حكم معين، ولكن شهد حكم لوصف الإسكار. وشهدت أحكام للتفكير والتدبير حيث مَحُ المتفكرون والمتدبرون وندم الذين لا يفقهون ولا يعقلون وزفع التكليف عن الصبي والمجنون وغيرها ما يوجد فيها مجمعة حفظ العقل.

ولذلك يقال إن حفظ العقل من مقاصد الشريعة وإن لم يوجد حكم معين يشهد لذلك أو نص وكذلك يقال في سائر المقاصد. وبناء على ذلك فلا يوجد في الشريعة قول: إن المصلحة دليل على الحكم الشرعي، وكذلك ليس المراد بالمصالح المرسله الاستدلال على تحريم الفعل أو جوازه لمجرد اشتماله على مفسدة أو مصلحة. وإذا كان الأمر هكذا في المصالح المرسله وهي ما لم ينقضها نص ولم يشهد لإلغائها حكم. فإين تقع هذه الآراء التي تتناقض مع ما هو معلوم من الدين بالضرورة وأجمع عليه الصحابة والعلماء كجواز التعامل بالربا والعمل في المؤسسات الربوية والمشاركة في حكم الكفر، إنها لا شك تندرج تحت المصالح الملقاة، ومن يقول بها فهو ضال على حد وصف العز بن عبد السلام وغيره.

وأنا في هذا المقام أتمنى من الشيخ راشد الغنوشي أن يراجع نفسه ويرجع إلى إحسان الفهم. فالله كتب الإحسان في كل شيء، ويجب الإحسان في كل شيء، ويجب المحسنين. والعالم ينال أجر عمله إن كان صحيحا، وأجر من عمل به إلى يوم القيامة، وكذلك ينال وزر علمه إن كان سيئا، ووزر من استدل بعلمه إلى يوم القيامة. وفي هذا المقام لا يقال إن للمصيب أجرين وللمخطيء أجر واحد، بل إن المصيب في الحكم إن كانت مصادره وأصوله وقواعده شرعية فله أجران، وإن أخطأ فله أجر. أما من كانت مصادره وأصوله وقواعده غير شرعية فلا أجر له بل عليه الوزر سواء أصاب أم أخطأ.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [سورة الأحزاب: ٣٦] ■

تتمة : حوار خاص من تونس

في إنارة الرأي العام في تونس على حقيقة ما يجري في البلد من نهب للثروات الهائلة التي تزخر بها من قبل المتنفذين والشركات الاستعمارية والتي حرصت السلطات المتعاقبة على حكم البلاد منذ ما سمي بالاستقلال على إخفاؤها والادعاء بأن البلد خال منها مما أربك الحكم ووضعه في وضع عدم القدرة على الرد على كل الحجج والأدلة المبينة لذلك، وزادت مشاركته في حملة «وينو البترول» بقوة إبراز صدقية الحزب في كل ما قاله، ثم كان للحشد الجماهيري الكبير لأنصار الحزب والذي كان هو المسألة الأساسية التي ظل الوسط السياسي يتربص بها حتى كانت المفاجأة التي أذهلته رغم المحاولات الجديدة لمنع الأنصار من الوصول إلى مقر المؤتمر وترويعهم مما حدا بالسبسي أن يركب هذا المركب الوعر والذي نسال الله العزيز الجبار أن يهلكه فيه ■

وقد قسم العلماء الذين قالوا بتعليق الأحكام بالمصالح، إلى ثلاثة أقسام:

• المصالح المعترية: هي التي شهد لها الشرع بالاعتبار بدليل نص عليها، مثل حكم تحريم الخمر، حيث ذكر النص التحريم دون ذكر سببه أي علته، وقد التمس العقل له علة وسببا للتحريم وهو الإسكار باعتباره مفسدة ومنعه مصلحة.

• المصالح الملقاة: هي التي شهد الشرع بطلانها، مع أن العقل يرى أنها مصلحة، كنص فتوى أحد العلماء لأحد السلاطين وقد وقع في شهر رمضان بأن يصوم شهرين متتابعين عوض تحرير رقبة، لأن عتق العبيد أسهل على السلطان من الصيام فلا يجزئه فكانت الفتوى تأمره بالصيام. فهذا الحكم ملغى بالاتفاق لكونه يناقض النص الصريح.

• المصالح المرسله: هي ما لم يشهد لها الشرع لا بالاعتبار ولا بالبطالان فهي مصالح مرسله من الدليل. وإنما تعتبر مصلحة بناء على نظر العقل بأنها تجلب مصلحة أو نفعاً أو تدفع ضرراً أو تدرأ فساداً، وبحرفية هذا التعريف فهو مردود بالاتفاق ولم يقل به أحد من العلماء السابقين. والذين أجازوا إعمال المرسل لم يقصدوا أنه ليس معتبراً بإطلاق. وإنما قصدوا أنه لم يشهد له حكم بعينه (كما هو الحال في تحريم الخمر) ولكن شهد له حكم بجنسه. أو شهدت أحكام لجنسه، فالمرسل عند القائلين به هو من قبيل المعتبر الذي لم يشهد له أي لعينه حكم معين.

قال فخر الدين الرازي في المحصول (وهو من القائلين بالمصالح المرسله) «المتناسب الذي لا يلائم ولا يشهد له أصل معين فهذا مردود بالإجماع. ومثاله حرمان القتال من الميراث معارضة له بنقيض قصده لو قدرنا أنه لم يرد فيه نص». فالمعاملة بنقيض المقصود وصف مناسب عقلا وعلى فرض عدم وجود نص «القاتل لا يرث» يكون هذا المعنى المناسب مردود بالإجماع، وهذا يؤكد أن القائلين بالمصالح المرسله لا يقصدون المرسله بإطلاق من غير وجود أصل أو حكم يشهد لها.

وعلى ذلك فالمرسل عند من يأخذ به هو أحد أقسام المعتبر. إذ المعتبر قد يكون شهد له حكم معروف، كوصف الإسكار شهد له حكم محدد وهو تحريم الخمر (المناسب المعتبر)، وقد يكون لم يشهد له حكم معين وإنما شهد حكم أو أحكام لجنسه كما في المثال الذي أورده الرازي في كتابه المحصول: «مثال تأثير الجنس في الجنس لتعليق الأحكام بالحكم التي لا يشهد لها أصول معينة مثل أن عليا رضي الله عنه أقام الشرب

من قطر لأخر، ولعل من أبرز مظاهرها عدم ركون الناس للحلول والإجراءات المتخذة من قبل الحكام، بل واستخفافهم بهم والتندر عليهم. ثم إن الناس أدركوا أن قضيتهم ليست مسألة جوع وشبع وإنما هي قضية حقوق وكرامة وبالتالي فالقضية مبدئية ولن يقدر الغرب بإذن الله وحوله على وأد هذه الشعلة، ونحن نلمس بوادر توهجها من جديد في مهد هذه الثورة المباركة تونس.

س: من المعروف أن حزب التحرير أطلق حملة واسعة لكشف الفساد في أجهزة الدولة، وشارك بقوة في حملة «وينو البترول»، كما أنه في مؤتمره الأخير نجح في حشد جمهور كبير من الأنصار، فهل هذا ما دفع السبسي لمحاولة حظر الحزب؟

كان للأعمال التي قام بها الحزب لكشف الفساد الذي استشرى في كافة أجهزة الدولة الأثر الفعال

الصين تمنع مسلمي الإيغور من الصيام وتأمريهم ببيع السجائر والخمور



ذكرت صحيفة «ذي إنديبندنت» أن الصين قامت مجدداً بحظر الصيام في رمضان في محافظة شينجيانغ. وذكرت أن جميع المسلمين في المحافظة، المعروفة باحتضانها أقلية الإيغور، قد طلب منهم عدم الصيام خلال الشهر الكريم. ونقلت أنباء عن تشديد السلطات الصينية المستعمرة لتركستان الشرقية في حملتها لمنع المسلمين من ممارسة فريضة الصيام، بما في ذلك إجبار طلاب المدارس على الأكل بحضور المعلمين ومسؤولي المدارس للتأكد من عدم صيامهم، وإجبار مطاعم المسلمين على العمل خلال نهار رمضان.

الإيغور، وهي كلمة تعني الاتحاد والتضامن، هم شعوب مسلمة تركية الأصل يتركزون في منطقة تركستان الشرقية ذاتية الحكم (والتي تعرف باسم سينكيانغ أيضاً) على مساحة تعادل سدس مساحة الصين ويتواجدون في بعض مناطق جنوب وسط الصين وتقدر أعدادهم بحوالي ٢٣ مليون نسمة على الأقل. دخلوا الإسلام مثل أهل الهند واندونيسيا عبر التجار والسياح المسلمين فتجذرت فيهم العقيدة الإسلامية، مما أزعج الحكم الشيوعي الملحد في الصين. تاريخياً قُتل من الإيغور المسلمين أكثر من مليون شخص في عام ١٨١٣م كما قُتل منهم أكثر من مليون أيضاً في المواجهات التي اندلعت في عام ١٩٤٩م عندما احتل النظام الشيوعي الصيني بقيادة ماو تسي تونغ الإقليم فألغى استقلاله، وجرى ضمه لجمهورية الصين، وأطلق اسم سينكيانغ (أي المقاطعة الجديدة بلغة الماندرين الصينية)، وجرى تفرغ الإقليم من سكانه المسلمين وتوزيعهم على عدة أقاليم مختلفة، حتى يكونوا أقلية في مواطنهم الجديدة، فتدنت نسبة المسلمين في تركستان الشرقية من ٧٨٪ عام ١٩٤٥ إلى أقل من النصف اليوم.

كما تم التضييق عليهم في عباداتهم ومظاهرهم الإسلامية وهدم مساجدهم، وإزالة مدارسهم. ورغم كل تلك المعاناة إلا أن حبهم للإسلام باق وثابت مما أقلق السلطات الصينية رغم أنهم مسلمون هادئون لكن السلطات الصينية لم تكتف بما قامت به منذ ستة عقود في حقهم من معاملة غير إنسانية وتهجير واعتقال وطرد لكنها عمدت إلى منعهم من أداء شعائريهم الإسلامية متذرعة بما يتذرعه به أعداء الله في كل مكان فيه مسلمون: «بمكافحة الإرهاب». ظهر هذا جلياً واضحاً مع قدوم شهر رمضان هذا العام ١٤٣٦هـ

حيث تميز هذا العام بازدهار وازدياد قوة مواقع التواصل التي دخلت ردهات الأنظمة المجرمة ففضحتها وزادت ممارساتها بحق المسلمين كشفاً وتبيناً. فننقل الناس صوراً من هذه المقاطعة الإسلامية المغلوطة على أمرها يظهر فيها إجبار قوات الأمن الصينية لأحد المسلمين على الإفطار بعد طرحه أرضاً ووضع زجاجة على فمه ليشرب جبراً عنه ومنعاً له من متابعة صيامه، وصدق الله تعالى في محكم تنزيله حيث يقول: ﴿فَقَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾. ومع هذا كله فإن حكام المسلمين، بصمتهم المطبق وسعيهم لإرضاء حكام الصين، يشاركونهم حربهم على الإسلام والمسلمين.

لم تتعلم الدول الشيوعية من دروس التاريخ أن الإسلام لا يهزم، وأن تعذيب المسلمين في سيبيريا من قبل الاتحاد السوفياتي سيئ الصيت لم يقض على الإسلام بل الذي قضي عليه كان هو الاتحاد السوفياتي نفسه وديس عليه بالنعال، وانتصر المسلمون في بلاده لأن الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه، ولأنه دين إلهي لا بشرياً، يدافع عنه رب الإنسان والحياة والكون، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾. وحدها دولة الخلافة الإسلامية الحققة على منهاج النبوة هي التي ستنتصر للمسلمين في الصين أيضاً بعد أن خذلتهم جيوش الأمة الإسلامية الرابضة في ثكناتها تحمي الحكام من غضبة الأمة. أليس جيش الخلافة هو الذي أربع ملك الصين يوم أرسل له كسرى يستنصره على جيش خالد بن الوليد فخاف زعيم الصين ورفض نجدة كسرى قائلاً: يا كسرى لا قبل لي بقوم لو أرادوا خلع الجبال لخلعواها.

العبادي: انسحاب القوات العراقية من الرمادي لم يكن مبرراً



اعتبر رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، اليوم السبت، أن انسحاب القوات الأمنية من الرمادي، كبرى مدن محافظة الأنبار، والذي أتاح لتنظيم «داعش» فرض سيطرته عليها في مايو/ أيار الماضي، لم يكن «مخولاً». وقال العبادي: «خسرنا الرمادي في مرحلة من المراحل»، مشدداً على أن «انسحاب القوات من الرمادي لم يكن مخولاً»، وذلك خلال كلمة ألقاها في احتفال لنقابة الصحفيين العراقيين، بثتها قنوات التلفزة.

وأضاف: «الأوامر بالعكس. كانت أن القوات يجب أن تصمد، ولو صمدت، لما خسرنا الرمادي». وتأتي تصريحات العبادي بعد نحو ١٠ أيام على إعلان ضابط بارز في التحالف الدولي بقيادة واشنطن، أن سقوط الرمادي سببه انسحاب «غير مبرر» للقوات العراقية. (العربية نت)

تصريحات رئيس الوزراء العبادي حول سقوط الرمادي، ليست الأولى من نوعها حول سقوط بعض المدن العراقية بيد تنظيم الدولة، فقد كثر الحديث عن أسباب سقوط الموصل من قبلها.. وقد صرح من فترة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي «أن الموصل قد سقطت نتيجة مؤامرة»، وقد تم فتح تحقيق لتحديد المسؤولية حول سقوط تلك المدينة ولكن حتى الآن لم تعلن الحكومة بشكل رسمي ما هي طبيعة المؤامرة!! وتكرر الأمر نفسه بعد سقوط الرمادي، فلم يتم حتى الآن تحديد السبب المباشر لسقوط الرمادي ومن المسؤول عن ذلك!! والمدقق يجد أن الأمر لا يحتاج انتظار «تحقيقات» الحكومة العراقية، فإن المدنيين قد سقطوا بقرار سياسي، وما يؤكد ذلك بالإضافة إلى انسحاب القوات العراقية من المدينتين دون قتال حقيقي، هو سماح طائرات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لعناصر تنظيم الدولة بالتقدم عشرات الكيلومترات بأسلحتهم الثقيلة دون تنفيذ غارة جوية واحدة تعيق تقدمهم!!.

وزير الخارجية التركي: اللقاءات مستمرة على مستوى الخبراء بين تركيا و«إسرائيل»

قال وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، إن لقاءات على مستوى الخبراء، بين الجانبين التركي و«الإسرائيلي»، تجري منذ فترة طويلة، من أجل بحث تطبيق الشروط الثلاث التي وضعتها تركيا لتطبيع علاقاتها مع «إسرائيل»، مؤكداً أنه لا يمكن تنفيذ الشروط التركية، دون إجراء لقاءات حولها مع الجانب الإسرائيلي.

وفي تصريحات للصحفيين في ولاية قارس شمال شرقي تركيا، ذكر جاويش أوغلو بالشروط التي وضعتها تركيا من أجل تطبيع علاقاتها مع «إسرائيل»، والتي تضمنت اعتذار «إسرائيل» عن الهجوم على سفينة مافي مرمرة التي كانت ضمن أسطول الحرية الذي كان يحمل مساعدات إنسانية لقطاع غزة عام ٢٠١٠، ودفع تعويضات لأقارب أهالي ضحايا ذلك الهجوم الذي خلف ١٠ قتلى أتراك، ورفع الحصار والقيود المفروضة على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية. مشيراً إلى استجابة «إسرائيل» للشروط الأولى فقط.

في الوقت الذي لا يزال كيان يهود قائماً على أرض فلسطين محتلاً لها، ويشن الحروب ساعة يشاء على المسلمين في غزة أو لبنان أو غيرها، يتكلم وزير الخارجية التركي بكل وقاحة عن لقاءات مستمرة بين مسؤولين أتراك وآخرين من كيان يهود، بل ويتكلم عن «شروط» تركيا لتطبيع العلاقات مع كيان يهود، المطبوعة أصلاً، وكأنها شروط تنم عن عزة، مع أنها شروط ذليلة، وما هي إلا لذر الرماد في العيون بعد الفضيحة الكبرى والإهانة العظمى التي ألحقها كيان يهود بتركيا بعد هجومه على السفينة التركية «مرمرة».. إن حكام تركيا مجرمون شأنهم في ذلك شأن باقي حكام المنطقة الذين يقومون بدور حراسة كيان يهود وإقامة علاقات طبيعية مع ذلك الكيان الغاصب، بصرف النظر عن الجعجات التي يطلقها بعض هؤلاء الحكام.. فهلاً أدرك المسلمون أن تحرير فلسطين لن يتم من خلال الحكام الحاليين وإنما من خلال خلافة راشدة على منهاج النبوة تجيش الجيوش فتحرر فلسطين وغيرها من البلاد الإسلامية المحتلة من رجس الكفار ونفوذهم.

«موغيريني»:

الإسلام هو أوروبا، وأوروبا هي الإسلام

قالت الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، إن «للإسلام مكانه الطبيعي في المجتمع الأوروبي والدليل على ذلك تأثيره الواضح على أسلوب حياتنا»، معتبرة أن «الإسلام هو أوروبا وأوروبا هي الإسلام».

وأكدت موغيريني في مؤتمر نظم في بروكسل أمس الأربعاء حول «الإسلام وأوروبا»، أن «الإسلام أصبح يشكل أحد أبرز ملامح حاضر ومستقبل الأوروبيين، وهو بالتالي حقيقة واضحة يجب ألا نخاف من قولها أمام الملأ، رغم أن كثيرين لا يريدون سماعها».

وأضافت المسؤولة الأوروبية في المؤتمر الذي شارك فيه ساسة وبرلمانيون أوروبيون وشخصيات سياسية وأكاديمية، وممثلون عن المجتمع المدني الأوروبي ومسؤولون عن المجموعات الإسلامية وأئمة مساجد؛ أن «التعددية هي مستقبل الاتحاد الأوروبي، وأن الإسلام يعتبر أحد روافد الهوية الأوروبية». (الجزيرة نت)

إن كلام المسؤولة الأوروبية هو اعتراف ضمني بفشل سياسات الدول الأوروبية في القضاء على توجه المسلمين نحو الإسلام والتمسك به.. وبالإضافة إلى ذلك فإن كلامها عن أن «الإسلام هو أوروبا، وأوروبا هي الإسلام» هو محاولة للتقرب من المسلمين وكسب قلوبهم وإيهامهم أن الدول الأوروبية ليست ضد الإسلام..

الأمين العام للجامعة العربية يكشف عن موعد اعتماد القوة العربية المشتركة

كشف الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي، يوم الأحد الماضي، عن اجتماع مشترك لوزراء الدفاع والخارجية يعقد يوم ٢٩ من الشهر الحالي لاعتماد وثيقة القوة العربية المشتركة في شكلها النهائي.

ولم يفصح العربي عن تفاصيل أخرى تتعلق بحجم هذه القوة والدول المشاركة فيها، واكتفى بالإشارة إلى مهامها الدفاعية، وحفظ السلام ومكافحة الإرهاب والإغاثة والمساعدات الإنسانية في مناطق الحروب. (جريدة الشرق الأوسط)

من الواضح أن عملاء أمريكا في المنطقة ومنهم أمين عام الجامعة العربية يحثون الخطأ بالسير في مشروع القوة العربية المشتركة... هذا مع العلم أن هذا المشروع يواجه عقبات ومن أهمها اختلاف التوجهات بين عملاء أمريكا وعملاء بريطانيا وفرنسا، وقد ظهرت تلك الخلافات فيما يتعلق بطبيعة عمل تلك القوة ومقرها وغير ذلك.

نشاط السياسة الفرنسية في الآونة الأخيرة

بقلم: الدكتور فرج ممدوح



شهد العالم في الفترة الأخيرة نشاطاً ملحوظاً لفرنسا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. فعلى الصعيد الاقتصادي فقد شهد سوق السلاح الفرنسي انتعاشاً غير مسبوق خلال عام ٢٠١٥ منذ أن نجحت شركة رافال الفرنسية في بيع ٣٦ طائرة مقاتلة للهند، وكانت قد باعت طائرات قبل شهرين لمصر. وتحتل فرنسا الآن المركز الثالث بعد الولايات المتحدة وروسيا بين الدول المصدرة للمعدات الدفاعية في العالم إذ بلغت قيمة صادراتها ٤,٩ مليارات دولار، تليها بريطانيا ٤,١ مليار دولار ثم ألمانيا ٣,٥ مليار دولار. كما يتم الاتفاق الآن على صفقة بيع طائرات لكل من السعودية والكويت، وصفقة أخرى على بيع زوارق بحرية للسعودية.

أما على الصعيد السياسي فقد زادت فرنسا من نشاطها في دول شمال أفريقيا خصوصاً الجزائر وتونس وخصوصاً بعد أن تدخلت أمريكا بشكل صارخ في دول شمال أفريقيا بعد الربيع العربي من جهة ليبيا. ففي شهر شباط/فبراير ٢٠١٤ كشفت صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية، عن وجود قوات كوماندوز أمريكية على الحدود الليبية الجزائرية، والتي يرجح أن تكون قد تدخلت للقضاء على جماعات إرهابية، وهي خطوة تتناقض مع التزامات ليبيا مع الدول المجاورة لها، وتعدتها للجزائر بالتنسيق بين البلدين في المجال الأمني في إطار حماية الحدود ووقف تدفق السلاح والإرهاب، خلال زيارة الوزير الأول عبد المالك سلال إلى الأراضي الليبية. الصحيفة الفرنسية نقلت أيضاً، عن مصدر عسكري فرنسي، أن تدخل القوات الخاصة الأمريكية جنوب ليبيا يثير قلق فرنسا، خاصة وأنه منذ نهاية عام ٢٠١٣، تتواجد عناصر من وحدات «دلتا» متكرة في زي البدو، مهمتها الأساسية أن تقوم بتدريب القوات الخاصة الليبية على مطاردة عناصر التنظيمات الإرهابية في جنوب ليبيا على الحدود مع الجزائر. وبجدة الإرهاب التقى الرئيس الأمريكي أوباما برئيس تونس السبسي وأعلن أن تونس حليف استراتيجي لأمريكا خارج الناتو في الحرب على الإرهاب.

والحقيقة هي أن أمريكا تزاحم فرنسا على نفوذها في دول شمال أفريقيا إلا أن الإرهاب هو اللغة التي يستخدمها المستعمرون لتبرير تواجدهم في البلدان الأخرى من العالم. ولذا تقوم فرنسا الآن وبكل نشاط بتعزيز تواجدها في دول شمال أفريقيا من أجل الحفاظ على مصالحها والحيلولة دون خسارة نفوذها لصالح أمريكا. فحسب إحصائيات عام ٢٠١٢ يوجد قرابة المئة ألف فرنسي يعيشون في دول شمال أفريقيا فقط خصوصاً الجزائر وتونس والمغرب. ولم يقتصر النشاط السياسي الفرنسي على منطقة

شمال أفريقيا. ففي الشرق الأوسط تبنت فرنسا المعارضة السورية منذ بدء الثورة ضد بشار الأسد وتعمل بقوة لإنهاء حكم الأسد في سوريا في محاولة منها لكسر ركيزة من ركائز التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط والمتمثلة بالنظام البعثي في سوريا. كما تقود فرنسا ملف العقوبات الاقتصادية على إيران في ملفها النووي. ولكل هذه الأسباب يرى تقارب وود بين دول الخليج وفرنسا في صفقات السلاح مؤخراً. فدول الخليج يؤرقها الهاجس الإيراني وخصوصاً بعد التطورات الأخيرة في اليمن.

وتقوم فرنسا إلى جانب ألمانيا بالتصدي للآزمة الأوكرانية وتبنيها في المباحثات مع روسيا ودون تواجد أمريكا في المباحثات. وترهن فرنسا نزح العقوبات عن روسيا بالتزامها اتفاقية مينسك رغم تضرر دول أوروبا اقتصادياً من مقاطعة الاقتصاد الروسي. وتعارض فرنسا مع ألمانيا مشروع أمريكا بنشر أسلحة نووية في القارة الأوروبية بقصد حماية أوروبا من مخاطر مستقبلية.

إن السياسة التي تنهجها فرنسا في وقفها ضد المصالح الأمريكية في العالم هي سياسة صعبة ولكنها سياسة منتجة وسياسة تليق بدولة مستقلة ذات تاريخ في السياسة الدولية في العالم. إن فرنسا تدرك أنها حينما تضع مصيرها في يد أمريكا فإن هذا سيؤدي إلى خطر أكبر من خطر مواجهة مصالح أمريكا في العالم. ولذا وقفت فرنسا بقوة أمام أمريكا في الملف العراقي والسوري والإيراني وغيرها من الملفات الكبيرة في العالم. إن رهن إرادة الدولة في يد دولة أخرى يؤدي إلى ما لا يؤمن عقباه وفرنسا تدرك ذلك ولذا هي تجني الأرباح الآن جراء هذه السياسة الذكية والنشيطة والشجاعة، فهلا أدرك الروبوضات حكام المسلمين ذلك!!

أمريكا وألمانيا تدعوان اليونان لإجراء إصلاحات



أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل على ضرورة عودة اليونان إلى طريق الإصلاحات والنمو داخل منطقة اليورو، في وقت أعلن دأئنا أننا أغلق باب المفاوضات بعد قرارها إجراء استفتاء على مطالبهم المالية.

وقالت الرئاسة الأمريكية في بيان إنه في اتصال هاتفية تناول الأزمة اليونانية، توافق كل من أوباما وميركل «على الأهمية الكبرى لأن تتخذ اليونان كل التدابير للعودة إلى طريق يتيح لها إجراء إصلاحات جديدة والعودة إلى النمو داخل منطقة اليورو».

وتوجه اليونان إلى سيناريو يوصف بأنه كارثي يهدد بخروجها من منطقة اليورو بعد إعلانها مساء الجمعة الماضية أنها ستجري استفتاء على مطالب دأئنها الذين أغلقوا السبت الماضي باب المفاوضات معها. ومنح البنك المركزي الأوروبي اليونان يوم الأحد الماضي فرصة لتتقن الصعداء عبر إعلانها أنه سيواصل إمداد البنوك اليونانية بالسيولة النقدية الطارئة عند المستويات الحالية، ولاحقاً أعلن رئيس الوزراء اليوناني ألكسيس تسيراس الإغلاق المؤقت للمصارف، مؤكداً اتخاذ إجراءات لمراقبة حركة الرساميل. (الجزيرة نت)

فرنسا تعرض على تونس «تكثيف» التعاون الأمني

قال رئيس الوزراء الفرنسي، مانويل فالس، إن فرنسا مستعدة لـ«تكثيف» تعاونها الأمني مع تونس بعد الاعتداء الذي وقع ٢٨ قتيلاً، يوم الجمعة الماضي، في مدينة سوسة السياحية.

وأكد فالس «إننا مستعدون لتكثيف تعاوننا الأمني، خاصة لتوفير حماية أفضل للحدود مع ليبيا». وذكر بأن «خطة تحرك في مجال الأمن أعدت مع التونسيين، وتشمل التدريب وإرسال خبراء لقوات الشرطة والتعاون في مجال القوات الخاصة التي ندرّبها، والتزويد بمعدات متخصصة. تجري محادثات في هذا الوقت حول حاجاتهم للمروحيات». وأضاف فالس «نريد أيضاً دعم تونس على الصعيد الاقتصادي». (العربية نت)

هكذا تحصل وتجوّل القوى الاستعمارية في بلاد المسلمين، وهكذا هم حكام المسلمين الذين يضعون قضية غاية في الأهمية كقضية الأمن بيد أعداء المسلمين، كيف لبلاد المسلمين أن لا تكون محلاً لتنفيذ مخططات الأعداء طالما تم وضع قضايا الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية والداخلية في بلاد المسلمين بيد هؤلاء الأعداء!!! وهل بعد إدراك ذلك يستغرب لماذا وصل الحال في البلاد الإسلامية إلى هذا النحو من الذلة والتبعية والتفرقة والتقاتل!!!